

Distr.: General  
8 February 2017  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة المخدرات

### الدورة الستون

فيينا، ١٣-١٧ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون  
الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة  
مشكلة المخدرات العالمية

## تعزيز التعاون الدولي على مكافحة المواد الأفيونية غير المشروعة الأفغانية المصدر من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس

### تقرير الأمانة

#### إضافة

١- عُقد اجتماع فريق الخبراء العامل المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر (الركيزة الثانية لإعلان فيينا) في فيينا يومي ١٧ و ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وحضر هذا الاجتماع ما مجموعه ٧٢ مشاركاً يمثلون ٢٦ بلداً وتسع منظمات، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة أو المكتب).

٢- واستعرض المشاركون الاتجاهات ودراسات الحالة والتطورات والأنشطة على امتداد درب البلقان والدرين الشمالي والجنوبي للاتجار بالمخدرات، بغية فهم وتعطيل التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالمواد الأفيونية الأفغانية المصدر وتطوير قدرات العاملين على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل مكافحة تلك التدفقات المالية غير المشروعة بشكل أفضل.

\* E/CN.7/2017/1



 الرجاء إعادة استعمال الورق

280217 280217 V.17-00750 (A)



٣- وشملت مواضيع المناقشة عقد مناسبات متكاملة بشأن السلائف والتحقيقات المالية، وتعزيز التطور المهني ونُظُم تدريب المحققين الماليين، وتحديد وجمع الممارسات الجيدة لدى الأفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومصادرة الموجودات دون صدور حكم بالإدانة، والتحقيقات المستمرة بشأن الصلات الموجودة بين تجارة المواد الأفيونية والأنشطة الإرهابية المرتبطة بها. كما جعل المشاركون في عداد الأولويات التشارُك في منهجيات البحث، وتحديد وجمع الممارسات المتعلقة بالتحقيقات المالية، والتواصل مع البلدان المتضررة من الاتجار بالكوكايين، وخصوصاً في غرب أفريقيا.

٤- وقد نُظِر في التوصيات التي قدّمتها أفرقة الخبراء العاملة الأربعة (والتي نُفِذت في السنة الثالثة من المرحلة الرابعة) وأُقرت خلال الاجتماع الثالث عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات، الذي عُقد في فيينا يومي ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، حيث أُثيرت سلسلة من المناقشات الاستراتيجية خلال الاجتماع المتعلق بمستقبل المبادرة. وكان من نتائج هذا الاجتماع البت في أولويات حوار الخبراء في عام ٢٠١٧ والمناقشة بشأن أماكن الاستضافة المحتملة لاجتماعات أفرقة الخبراء العاملة المقبلة، والاستعراض الجاري لتحليل الثغرات الذي بدأ عام ٢٠١٥. وقدّمت عروضاً إيضاحية بشأن عددٍ من برامج مكتب المخدّرات والجريمة بهدف تحديث الشراكات بشأن الخروج بتدابير موحّدة ومتكاملة لدعم أولويات ميثاق باريس.

٥- ويمثّل تزايد عدد الشركاء في ميثاق باريس دليلاً على استمرار الاعتراف بالميثاق باعتباره إطاراً رئيسياً للتعاون الدولي لمعالجة المواد الأفيونية. وفي هذا الصدد، أتاح الاجتماع الثالث عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات فرصة للإقرار بمركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدّرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية باعتباره شريكاً آخر.

٦- وعُقد الاجتماع الثاني عشر لكبار المسؤولين المعنيين بالمبادرة الثلاثية في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، واستضافته البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة (فيينا) ونُظِم بالتنسيق الوثيق مع اجتماع السياسة العامة لميثاق باريس، وأدّى إلى ارتفاع مستوى التمثيل في كلتا المناسبتين من الدول الأعضاء في المبادرة وأفغانستان وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان، واعتماد خطة عملية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

٧- وفي الاجتماع المعني بالسياسة العامة، وبعد تلقي معلومات محدّثة من نائب الوزير بوزارة الداخلية في أفغانستان، أكّد المشاركون من جديد التزامهم واهتمامهم برصد تنفيذ خطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المخدّرات واستبانة المجالات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يزيد فيها دعمه لتنفيذ هذه الخطة. واعترف الشركاء بالحاجة إلى تعزيز الجهود المشتركة بالتعاون مع المكتب، في إطار أولويات ميثاق باريس للمحافظة على الجهود العالمية المبذولة لكبح المواد الأفيونية.

٨- وكان من الأهداف الرئيسية لهذا الحدث إجماع الشركاء على الإعراب عن التزامهم مجدداً بالعملية. كما كان من أهداف الاجتماع المعني بالسياسة العامة التفاعل مع جهات مانحة جديدة وإشراك مختلف أعضاء الشراكة في المناقشات.

٩- وأُحيط الشركاء علماً ببارامترات التقييم المتعمق في المرحلة ٤ المقبلة، وهو عملية مكثفة مدتها ثمانية أشهر تتطلب التزاماً أوسع من أصحاب المصلحة من داخل الشراكة ومكتب المخدّرات والجريمة من أجل استيعاب نطاق الشراكات الجغرافية والمواضيعية المتطورة وتحوّل الاتّجاهات على طول دروب الاتّجار بالمخدّرات. وسوف يعالج التقييم المفصّل، الذي تديره وحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب، بُعديّ ميثاق باريس المتعلقين بالشراكة وبالبرنامج العالمي للمكتب. وسوف يسعى التقييم إلى معالجة المسائل الرئيسية المتصلة بميثاق باريس وقياس معدل اعتماد التوصيات المنبثقة عن تقييم المرحلة الثالثة.

١٠- وعرض ممثل فرنسا مجموعة من الأفكار خلال الاجتماع المعني بالسياسة العامة بغية إثراء التقييم المقبل ومساعدة الشركاء والمكتب على القيام بشكل جماعي بتحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها خلال السنوات القادمة. ورحب الشركاء، بما في ذلك مكتب المخدّرات والجريمة، بتوقيت التقييم المقبل، وأكدوا بالإجماع أنهم يتطلعون إلى الإسهام في العملية، مع إعادة تأكيد صحة تصميم بنية ركائز إعلان فيينا الأربع باعتبارها خارطة طريق للشراكة. واتفق الشركاء على أنّ ميثاق باريس ينبغي أن يظل الإطار الرئيسي للتعاون العالمي من أجل مناقشة المواد الأفيونية، مع التسليم بالدور الحاسم الذي يؤديه المكتب في تفعيل إعلان فيينا.

١١- ومن شأن القرارات التي أُتخذت خلال الاجتماع الثالث عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات أن تُتيح تنفيذ جدول أعمال عام ٢٠١٧ (السنة الرابعة من المرحلة الرابعة)، مما يشمل اجتماعات أفرقة الخبراء العاملة الأربعة، وإجراء تقييم متعمق للمرحلة الرابعة والاجتماع الرابع عشر للفريق التشاوري المعني بالسياسات بغية استعراض النتائج والتوصيات التي أسفر عنها التقييم (التي سوف تشكل خاتمة للسنة الرابعة من المرحلة الرابعة). وفي الاجتماع المعني بالسياسة العامة، أُبلغ الشركاء بتأمين التمويل حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧، وبأنّ هناك حاجة إلى أموال إضافية لتغطية تكاليف التنفيذ في النصف الثاني من خطة العمل لعام ٢٠١٧.